

Jordan Petroleum Refinery Co.Ltd.
Amman
Hashemite Kingdom of Jordan



شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة
عمان
المملكة الأردنية الهاشمية

Ref. :

Date:

الرقم : ٧٨١٩ / ٣ / ١١ / ٢٥ / ٢

التاريخ : ٢٠١٤ / ٨ / ٢٤

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم
عمان

الموضوع : محضر اجتماع

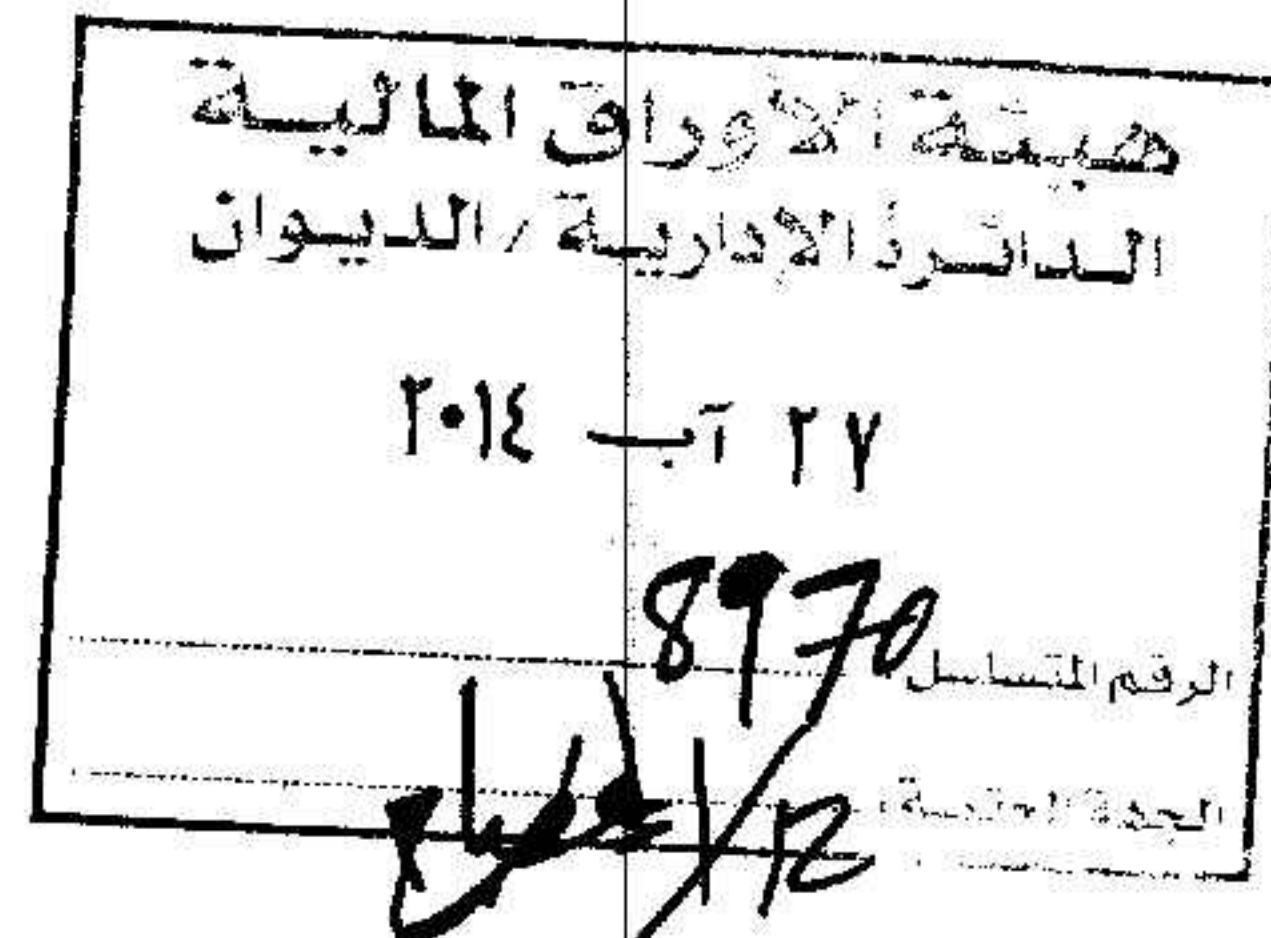
تحية طيبة وبعد ،،،

نرفق طياً محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة مصفاة البترول
الأردنية المنعقد بتاريخ ٢٠١٤ / ٧ / ١٦ معتمد حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المهندس عبدالكريم علاوين

التفويض



دائرة

وقائع إجتماع الهيئة العامة العادي

التاسع والخمسون

لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة

المكان : فندق الأردن إنتركونتيننتال - قاعة الحفلات

الوقت : الساعة (١١:٠٠) من صباح يوم الأربعاء

التاريخ : ٢٠١٤/٧/٩

عقد إجتماع الهيئة العامة العادي تمام الساعة الحادية عشر من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/٧/٩ بحضور السادة :-

رئيس مجلس إدارة الشركة	وليد عصفور / رئيس الإجتماع
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة	م . عمر الكردي
عضو مجلس الإدارة	م . عبدالرحيم البقاعي
عضو مجلس الإدارة	م . علاء البطاينة
عضو مجلس الإدارة	د . جمال محمد صلاح (ممثل البنك الإسلامي للتنمية - جدة)
عضو مجلس الإدارة	م . وائل السقا - ممثل صندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين
عضو مجلس الإدارة	د . نبيه سلامة
عضو مجلس الإدارة	م . سليمان عبدالرزاق الداود
عضو مجلس الإدارة	محمد الماضي - ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي
عضو مجلس الإدارة	بسام سنقرط

كما حضر الجلسة:

المهندس عبدالكريم علاوين

محمد أبو زياد

رائد مصيص

الرئيس التنفيذي للشركة

ممثل مراقب نظام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة

ممثل مدقق الحسابات الخارجي ديلاوير كرافت توش

مسودة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

-إفتتح رئيس الإجتماع الجلسة و رحب بالحضور.

• ممثل مراقب الشركات السيد محمد أبو زياد

• ممثل مدقق الحسابات الخارجي ديلوت أند توش السيد رائد مصيص.

اعطى الكلمة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد حيث بين مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأن الشركة قد قامت بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لعقد هذا الإجتماع حيث قامت بإرسال الدعوات إلى السادة المساهمين حسب الأصول وكذلك النشر في الصحف اليومية وفقاً لأحكام القانون وبخصوص توفر النصاب القانوني فقد بين بأن عدد المساهمين الذين حضروا الإجتماع ٩٨ مساهماً من أصل (٣٣,١٣٧) مساهم ويمثلون أسهم بلغ إجماليها (١٨٨٧٠,٣٣٩) سهم أصالة و (٣٠) بالوكالة يمثلون أسهماً عددها (١٤٤٧٠,٦) سهماً، ويشكل ما نسبته ٣٨% من رأس المال والبالغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم/دينار هذا بالإضافة إلى حضور (١٠) أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (١٣) عضواً وأن النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة متوفر وقد تم الطلب من الرئيس بتعيين كاتباً للجلسة وذلك لتكوين القرارات اللازمة.

وعملاً بأحكام المادة رقم (١٨١) من قانون الشركات قرر رئيس الجلسة:

- تعيين السيد عبدالرزاق الزعبي كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

- تعيين السيد خلدون أبو حسان والسيد إبراهيم أبو جيل مراقبين للجلسة.

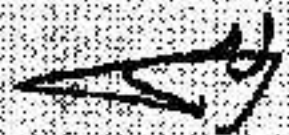
هذا وقد بين مندوب عطوفة مراقب الشركات وبعد مرور أكثر من ساعة عن الموعد المحدد للإجتماع بعدم توفر النصاب القانوني لعقد الإجتماع حيث يتطلب النصاب القانوني ضرورة توفر ما لا يقل عن أكثر من نصف رأس المال المسجل والمدفوع.

وحيث أن النسبة الممثلة للإجتماع بلغت أقل من ذلك فإن النصاب غير متوفر لعقد هذا الإجتماع وعليه أرجو من معالي الرئيس تحديد موعد آخر للإجتماع المؤجل وفقاً لأحكام القانون علماً بأن النصاب القانوني للإجتماع المؤجل بمن حضر من المساهمين وتم إعطاء الكلمة لمعالي الرئيس لتحديد ذلك.

قرر معالي الرئيس موعد الاجتماع المؤجل الساعة الحادية عشر من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/٧/١٦ وفي نفس المكان وسوف يتم النشر عن ذلك في الصحف المحلية.

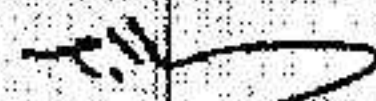
وانتهى الاجتماع الساعة (١٥:١٢) الثانية عشر وخمسة عشر دقيقة ظهراً.

رئيس الجلسة



وليد عصفور

كاتب الجلسة



عبدالرزاق الزعبي

مراقب الشركات

وزارة الصناعة والتجارة

مدقق

محمد أبو زياد

١٦

١٦

وقائع إجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل

التاسع والخمسون

لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة

المكان : فندق الأردن إنتركونتيننتال - قاعة الحفلات.

الوقت : الساعة (١١:٠٠) من صباح يوم الأربعاء.

التاريخ : ٢٠١٤/٧/١٦.

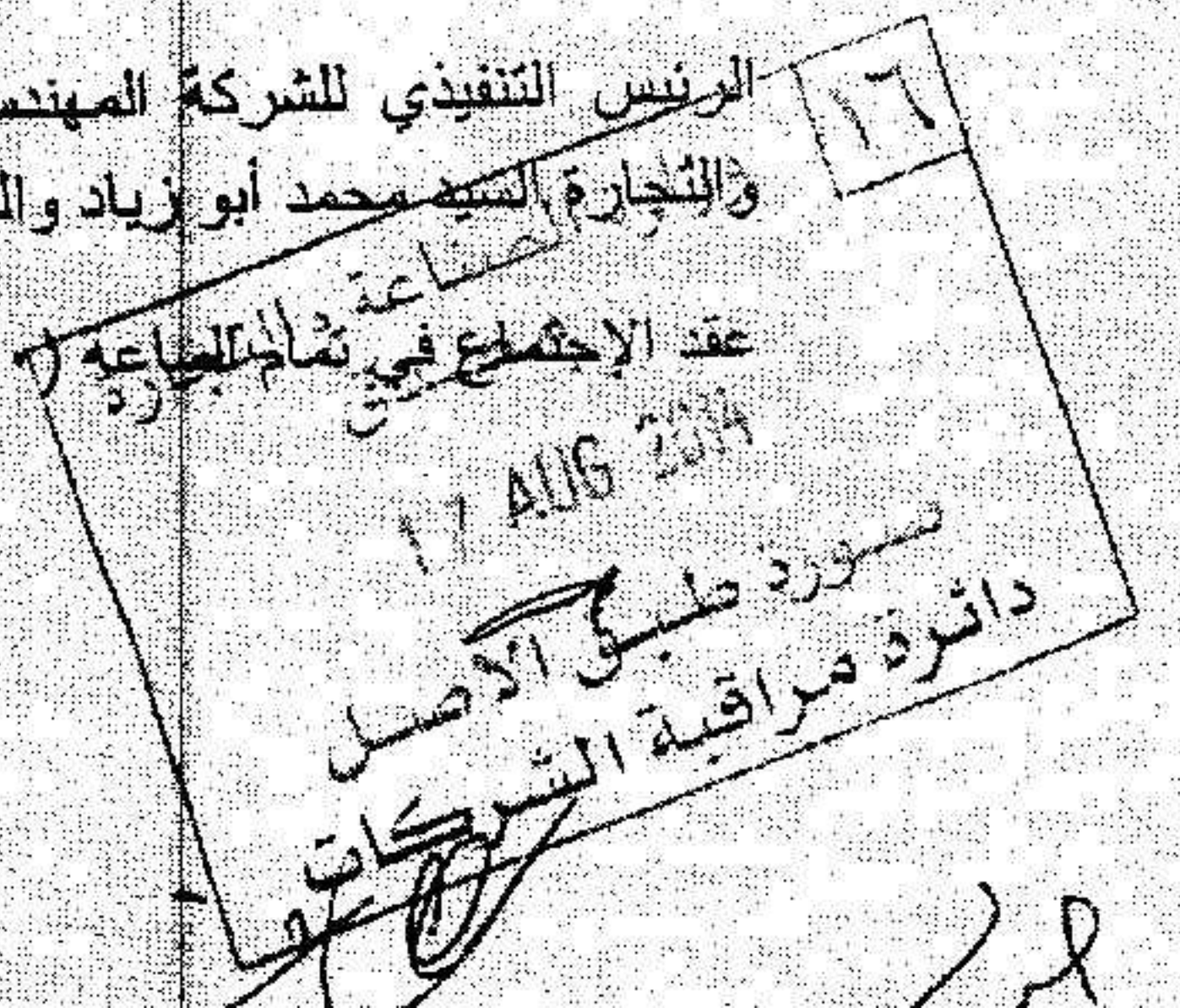
عقد إجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل بحضور السادة :-

رئيس مجلس إدارة الشركة	: وليد عصفور / رئيس الإجتماع
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة	: م. عمر الكردي
عضو مجلس الإدارة	: د. جمال محمد صلاح (ممثل البنك الإسلامي للتنمية - جدة)
عضو مجلس الإدارة	: م. وائل السقا - ممثل صندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين
عضو مجلس الإدارة	: م. علاء عارف البطاينة
عضو مجلس الإدارة	: د. نبيه سلامة
عضو مجلس الإدارة	: م. سليمان عبدالرزاق الداود
عضو مجلس الإدارة	: عدنان غيث - ممثل غرفة صناعة عمان
عضو مجلس الإدارة	: محمد الماضي - ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي
عضو مجلس الإدارة	: بسام سنقرط

كما حضر الجلسة:

الرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبدالكريم علاوين وممثل مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة السيد محمد أبو زياد والسيد عاصم حداد ممثل مدققي حسابات الشركة السادة ديلويت أند توش.

عقد الإجتماع في تمام الساعة (١١:٠٠) الحادية عشرة ظهراً وسارت وقائعه على النحو التالي :-



وقائع الاجتماع

أولاً : كلمة ممثل مراقب الشركات:

١. ابتدأ ممثل مراقب الشركات السيد محمد أبو زياد الجلسة في تمام الساعة (١١:٠٠) ظهراً بقوله:
[أشرف بحضور اجتماع الهيئة العامة لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية وأعلن النصاب القانوني للاجتماع حيث حضر (٩٥) مساهماً بالأصالة ويمثلون أسهماً عددها (١٩٣٢٨٤١٨) سهماً و (٢٨٩) بالوكالة يمثلون أسهماً عددها (٢٨٧٢٥٩٩) سهماً و بما مجموعه (٢٢٢٠١٠١٧) سهماً من أصل رأسمالها والبالغ (٥٠٠٠٠٠٠٠) سهماً لا يشارك مكتب به ومدفوعة بالكامل أي ما نسبته (٤٤,٤ %) من أسهم الشركة، وعليه يكون أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الموجب، فإن نصاب الاجتماع للهيئة العامة العادي، يكون قانونياً وذلك بمن حضر من المساهمين والذين يملكون أسهم بلغت إجماليتها كما هو مبين أعلاه كما حضر (١٠) أعضاء من مجلس إدارة الشركة البالغ عددهم (١٣) عضواً ويتوافق ذلك مع أحكام القانون كما حضر مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت أند توش.

واستناداً إلى المادتين (١٧٠) و (١٨٣) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والمادة (٢٥) من النظام الأساسي للشركة فإني أعلن قانونية الجلسة وما يصدر عنها من قرارات وأن أي قرارات تتخذ بهذه الجلسة تعتبر ملزمة لأعضاء الهيئة العامة الحاضرين منهم وغير الحاضرين وتم التأكد من أن الدعوات قد أرسلت للمساهمين وفقاً لأحكام القانون، وأن الإعلان عن موعد الجلسة قد تم نشره في الصحف المحلية ضمن المدة المحددة في قانون الشركات].

٢. طلب ممثل مراقب الشركات من السيد وليد عصفور رئيس الجلسة افتتاح الاجتماع والبدء في طرح البنود الواردة في جدول الأعمال وتعيين كاتباً و مراقبين لفرز الأصوات.

ثانياً : كلمة رئيس الاجتماع:

افتتح رئيس مجلس الإدارة / رئيس الاجتماع الجلسة و رحب وبارك بشهر رمضان المبارك ورحب بالحضور:

ممثل مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة و مندوبي المؤسسات والشركات التالية:-

- ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي

ممثل وزارة المالية

ممثل وزارة الصناعة

ممثل البنك الإسلامي للتنمية / جدة

ممثل مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت أند توش - السيد عاصم حداد

سورة تطبيق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

- كما رحب بالسادة مندوبي الأمن العام والصحافة و بجمع الحضور.

ثالثاً : تعيين كاتب الجلسة والمراقبين:

وعملأ بأحكام المادة رقم (١٨١) من قانون الشركات قرر رئيس الجلسة :

- تعيين السيد رمزي المصري كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- تعيين السيد عماد حرازنة والسيد مروان عيسى مراقبين للجلسة.

رابعاً: جدول الأعمال:

ينتقل رئيس الجلسة إلى جدول الأعمال المرسل إلى كل مساهم بالبريد العادي ، ويشمل البنود التالية:

البند الأول : تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ :

■ طلب المساهمون الإعفاء من تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة ووافقت الهيئة على

الإعفاء من تلاوة التقرير حيث تمت الموافقة من جميع الحضور وذلك لإختصار الوقت.

البند الثاني: تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ :

بناءً على إقتراح من مجموعة من المساهمين وموافقة الهيئة العامة ، تقرر دمج هذا البند مع البند الثالث من جدول الأعمال المتعلق بـ (سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٣) ، والبند الرابع المتعلق بمناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الإحتياطات والمخصصات التي نص القانون ونظام الشركة على إقتطاعها في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وعلى أن تتم مناقشة ذلك بعد السماع لتقرير مدقق الحسابات.

البند الثالث: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٣ مدموجاً مع البند الثاني المتعلق بـ (تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١):

وافق المساهمون على إعفاء رئيس الجلسة من تلاوة كلمة رئيس مجلس الإدارة الواردة في التقرير السنوي وأن تكون المناقشة بخصوص ذلك بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٣.

■ طلب الرئيس من مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت أند تومش تلاوة تقريرهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.

١٦
وزارة الصناعة والتجارة
مجلس الرئاس
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات
٢٠١٣/١٢/٣١

■ تلى السيد عاصم حداد تقرير السادة ديلاوت أند توش وقال:

الى مساهمي

شركة مصفاة البترول الأردنية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - الأردن

تقرير حول القوائم المالية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة مصفاة البترول الأردنية (شركة مساهمة عامة محدودة) ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، ومعلومات إضافية أخرى . وكما قد ناقشنا سابقاً القوائم المالية الموحدة للشركة للعام 2012 وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ ١٦ ايار ٢٠١٣ .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية الموحدة

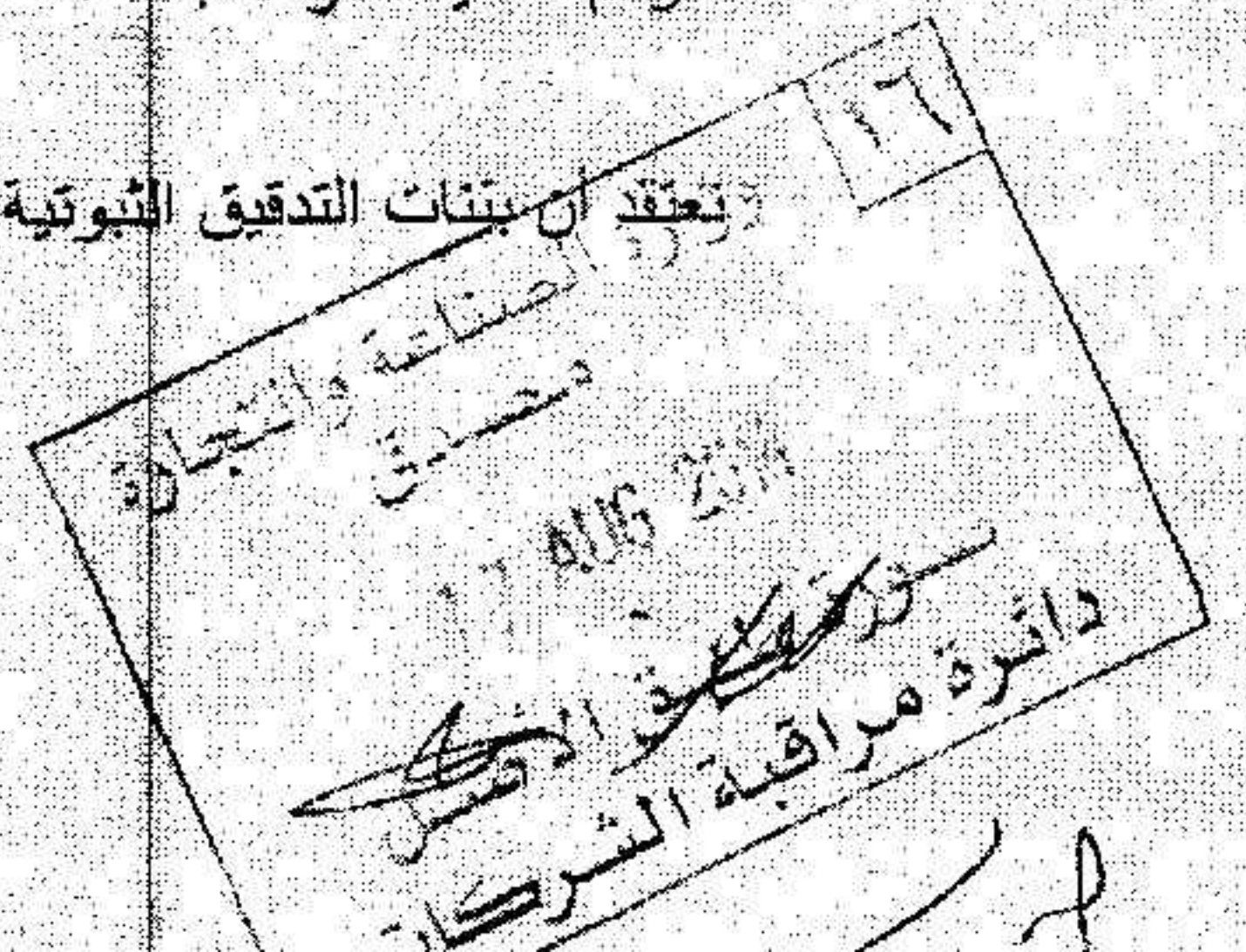
إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكينها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا ، باستثناء ما يرد في الفقرتين (١) و(٢) أدناه ، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالأعداد والعرض انعادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومقبولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة.

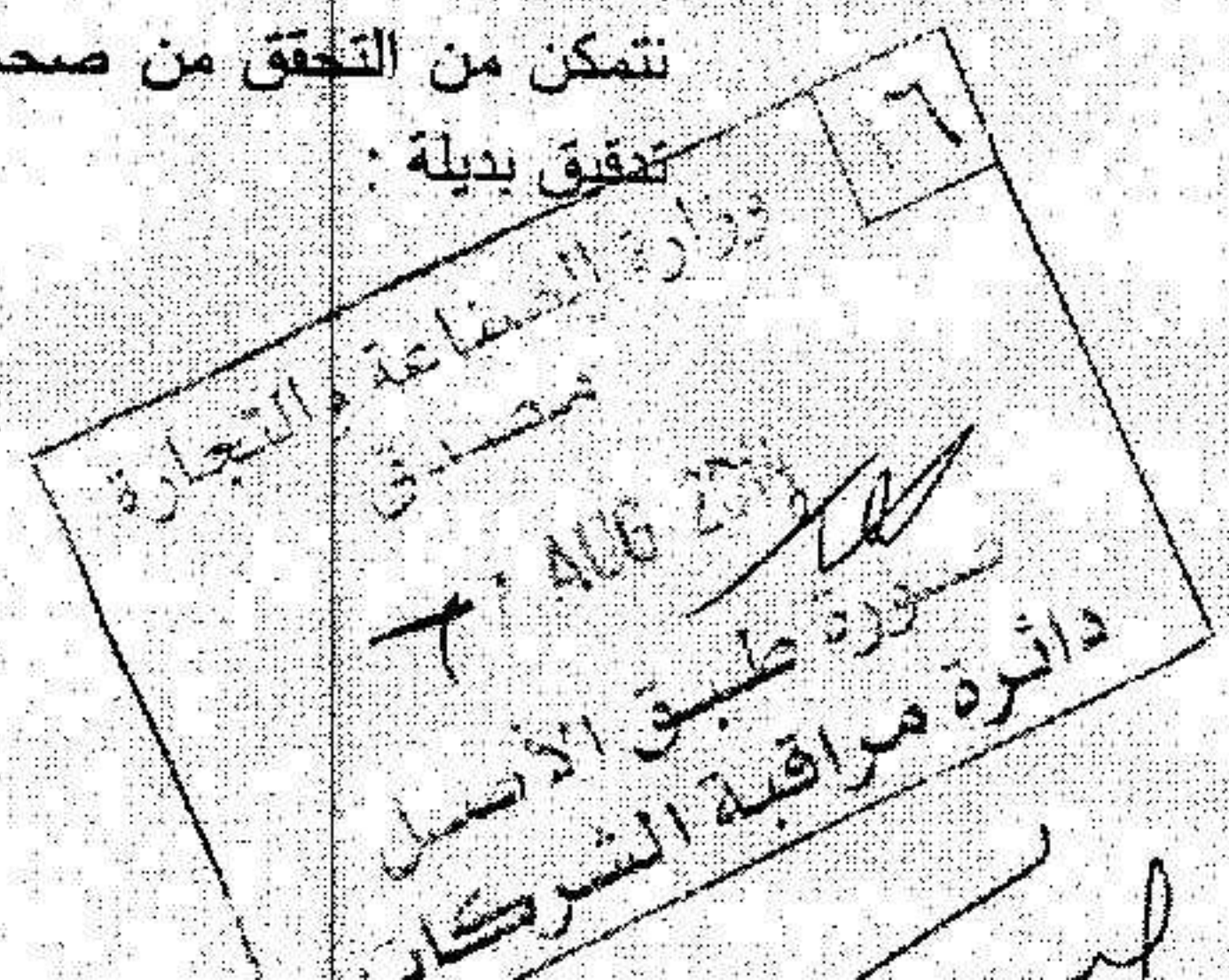
نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لراينا المتحفظ حول التدقيق .



اساس الرأي المتحفظ

١- كما يرد في الإيضاحين (٢) و (٣١) حول القوائم المالية الموحدة ، انتهت فترة إمتياز الشركة بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨ ، وعليه أبرمت الشركة إتفاقية تسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الإمتياز والتي أقرتها الهيئة العامة للشركة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨ ، إلا أنه ولتاريخه لم يتم التوصل لتسوية نهائية حول أرصدة مخصص الفيون المشكوك في تحصيلها ومخصص المواد التالفة وبطينة الحركة بحيث يرد للحكومة ما تحصلته الشركة من أرصدة هذين المخصصين القائمة بتاريخ إنتهاء الإمتياز ، بالإضافة لإشتراط الحكومة بوجوب الإتفاق معها على أية مخصصات جديدة أو إضافية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية تاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩ الخاص بإنهاء الأمور المالية العالقة بين الحكومة والشركة على أن يتم مراجعة هذه المخصصات بشكل ربع سنوي ، وبموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ٢٤٦٩٤/٥/١٧/٣١ تاريخ ١٧ أيلول ٢٠١٢ ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠١٢ الموافقة على محضر اجتماع مستقبل عمل شركة مصفاة البترول الأردنية والوارد في الإيضاح رقم (٢/ب) الذي ينص على تحقيق الشركة لربح سنوي صافي بقيمة خمسة عشر مليون دينار بعد الضريبة لنشاط التكرير والتوزيع ، علماً بأنه لم تقم الحكومة بتدقيق وإقرار مبالغ المخصصات المرصودة من قبل الشركة للعامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بعد ، وكما يرد في إيضاح رقم (٢٨) حول القوائم المالية الموحدة ، تطالب الحكومة الشركة بموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ١٦٤٤٢/٥/١٧/٣١ تاريخ ١٦ حزيران ٢٠١٣ تزويد وزارة المالية بقيمة و/ أو قيد المبالغ والحقوق المترتبة والبالغ مجموعها ١١٥/٧ مليون دينار بالإضافة لحسابات غير محددة القيمة لحساب الخزينة لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وتزويد كل من وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية بالقوائم المالية المنفصلة والمستقلة لكل نشاط (التكرير والزيوت والاسطوانات والنقل) للاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ وشهرياً لعام ٢٠١٣ وذلك لحصر حقوق الخزينة وتمهيداً لفصل الحسابات بين الحكومة وشركة مصفاة البترول الأردنية . هذا وقامت الشركة بتوجيه كتاب لرئاسة الوزراء بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٣ يتضمن رد الشركة على كتاب رئاسة الوزراء بما يتعلق بالوضع المالي والنقدي للشركة ، هذا ويعتمد أثر تلك المطالبة على القوائم المالية الموحدة للشركة على أية تسوية قد يتم التوصل إليها بين الشركة والحكومة مستقبلاً . حيث تم إعلام وزارة المالية بمبالغ المخصصات المرصودة للعامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بموجب كتاب الشركة رقم ٤٨٨٥/١/١/٥١/٢٥/٢ تاريخ ١٨ أيار ٢٠١٤ للعام ٢٠١٣ وكتاب الشركة رقم ٤٩٢٥/١/١/٥١/٢٥ تاريخ ٩ أيار ٢٠١٣ فيما يتعلق للعام ٢٠١٢ ، وعليه لم تتمكن من التحقق من موافقة الحكومة على المخصصات المرصودة للعامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وأثر عدم التوصل لتسوية نهائية لأرصدة المخصصات بتاريخ إنتهاء الإمتياز بإقتباع إجراءات تدقيق بديلة .

٢- قامت الشركة بإرسال طلب لتأييد أرصدة لوزارة المالية بتاريخ ١٨ أيار ٢٠١٤ لتأييد الحسابات والأرصدة مع الشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ والحسابات للعام ٢٠١٣ إلا أنه ولتاريخه لم يتم استلام رد وزارة المالية لتأييد الحسابات التالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ ، كما لم تتمكن من التحقق من صحة وموافقة وزارة المالية على هذه الأرصدة والحسابات بإقتباع إجراءات تدقيق بديلة :



مصفاة البترول الى هذه الشركة ، علماً أنه لم يتم حتى تاريخه استكمال الاجراءات القانونية اللازمة لإتمام عملية تحويل ملكية الموجودات وتحويل الموظفين للشركة الجديدة ، كما أفادتنا الإدارة .

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة اصولية ، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة ، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين اخذ اثر ما يرد في الفقرات (١ - ٢) والفقرة التوكيدية اعلاه بالإعتبار عند المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة .

ديلويت أند تومس (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - الأردن

أول حزيران ٢٠١٤

- ثم فتح رئيس الجلسة باب النقاش.

م. ياسر الخولي: ممثل صندوق تقاعد نقابة المهندسين إستفسر عن الأمور التالية:-

- فصل نشاط الغاز عن التكرير.
- مخصص إسطوانات الغاز الهندية.
- فصل مستوردات الشركة عن التكرير.
- الأثر المالي لتخفيضات مدقق الحسابات.
- مبلغ الدعم المطلوب من الحكومة.
- سبب خسارة نشاط التكرير ١٢٢ مليون دينار.
- إرتفاع الفوائد والغرامات وأثرها على ربح الشركة.
- إيرادات فرق العملة البالغة حوالي ٤ مليون دينار.
- المبالغ المستردة من مخصص البضاعة البالغة حوالي ٢,٥ مليون دينار.
- فصل نشاط النقل.
- دراسة لمقارنة التكرير بالإستيراد.
- رخصة التسويق وهل تم دفع حصة عام ٢٠١٣.
- مدى تأثير مديونية الشركة على البنوك في ظل تحذير محافظ البنك المركزي من إرتفاع مديونية المصفاة.

كم تبلغ مديونية الكهرباء والملكية و هل تم أخذ مخصصات لها.

المخصص الإضافي البالغ ١٨٩ ألف دينار هل هو كافي.

المُعْطَاتُ الْمُنِيْعَةُ بِمَحْدِثِهَا وَالْمَمْلُوْكَةُ لِلشَّرِكَةِ.

توزيع الأرباح سيكون بالإقتراض من البنوك هل يجوز ذلك

عدم موافقة الحكومة على المخصصات

(Handwritten signature)

وبالنسبة لمشروع التوسعة الرابع وتطورات ومشروع إستخلاص الكبريت قدم الإستفسارات التالية:

- مشروع إستخلاص الكبريت كانت الكلفة الأصلية ١٢ مليون دينار وأصبحت الآن ١٥ مليون دينار، ما سبب الزيادة؟ وما هو موعد التسليم وهل هناك غرامات تأخير؟
- مشروع التوسعة الرابع : هناك مهلة تنتهي في عام ٢٠١٨ ويجب أن ينتهي المشروع قبل ذلك وإلا سنخرج من السوق ونتركه للمنافسين.
- هل هناك برنامج محدد لمشروع التوسعة الرابع ؟
- منذ إنتهاء الإمتياز لم يلمس المساهمون أي شيء جوهري تغير في عمل الشركة وخاصة نسبة الكبريت في الديزل.
- تم تخصيص ٣ سنوات لحين تعيين مستشار مالي.
- كان هناك فراغ في منصب المدير المالي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ .
- تكلفة المشروع ٩٤٠ مليون دولار والعائد ٢١,٨% إلى ماذا إستندت دراسة الجدوى في تحديد الكلفة والعائد.
- لماذا لم يتم الإفصاح عن تعيين مستشار فني للشركة UOP وما هي شروط العقد ولماذا لم يستلم تقريره في منتصف تموز؟
- ما هو السيناريو البديل في حال فشل خط النفط العراقي .
- ماذا تم بخصوص إعادة تقييم موجودات الشركة؟
- هل سيبقى ربح ١٥ مليون دينار مضمون في حال تأخر تنفيذ مشروع التوسعة.
- أفصح نائب رئيس المجلس عبر وسائل الإعلام أن المصفاة مصممة لتكرير النفط السعودي ماذا لو لم يتم الحصول على النفط السعودي هل ستتوقف المصفاة.
- وعن مدى إلزام الشركة بالإفصاح إستفسر عن ما يلي:-
- لماذا تأخر الإفصاح عن توزيع الأرباح حتى ٦/١٠ علماً بأن قرار المجلس كان في ٥/٢٨ حيث إستغل البعض هذه المعلومة .
- التقرير السنوي يجب أن يرسل قبل أسبوعين للمساهمين.
- رواتب و مكافأة الإدارة العليا إرتفعت بنسبة ١٦%.
- هل يتمتع رئيس المجلس والرئيس التنفيذي بسيارة على حساب الشركة.
- هل تطبق مكافأة نهاية الخدمة على كبار الموظفين.
- إرتفاع مقدار بدل التنقلات لأعضاء المجلس البالغ ١٨,٠٠٠ دينار سنوياً مقارنة بالشركات الأخرى.
- التقرير السنوي يجب أن يصدر قبل ٣/٣١ وأن يعقد الإجتماع قبل ٤/٣٠.
- الإفصاح عن إتفاقية العمل الجماعي كأحداث لاحقة.

الأخرى.

المتقرير السنوي يجب أن يصدر قبل ٣/٣ وأن يعقد الاجتماع قبل ٤/٣.

الإفصاح عن إتفاقية العمل الجماعي كأحداث لاحقة.

- اقترح أن يتم تعديل النظام الداخلي لرفع أسهم التأهيل لعضوية المجلس إلى ٥٠٠٠ سهم.
- وطالب بأن يتم إرفاق الأسئلة مع محضر الاجتماع وأن يتم إرسال الإجابات إلى مراقب الشركات.

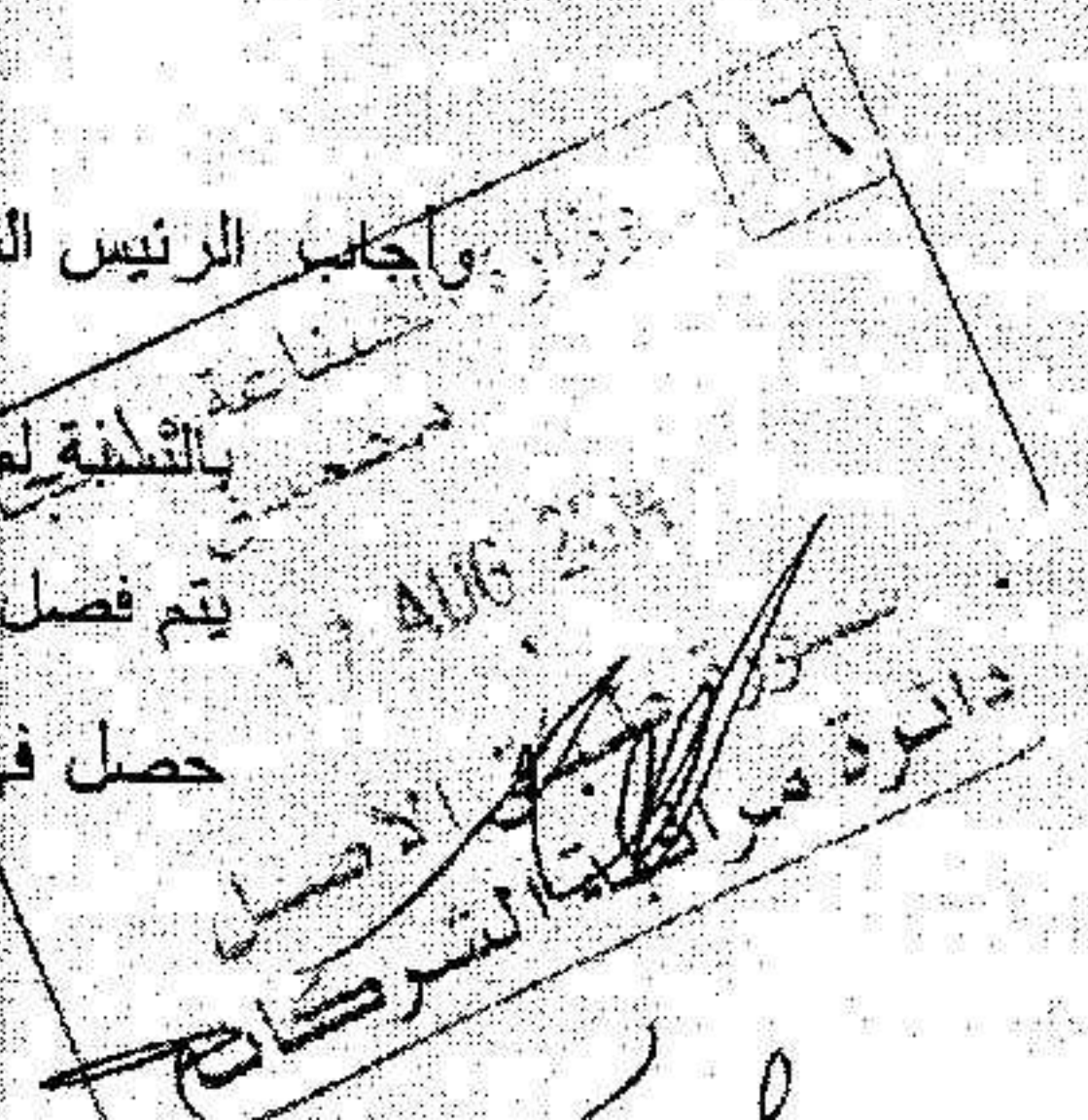
وأجاب مدقق الحسابات السيد عاصم حداد على الاستفسارات ذات الطابع المالي على النحو التالي:

- الخسائر التشغيلية ناتجة عن عدم سيطرة الشركة على أسعار المخلاتات والتي هي الأسعار العالمية للنفط وللمشتقات النفطية وكذلك عدم سيطرة الشركة على أسعار المخرجات حيث تقوم الحكومة بتحديد أسعار بيع المشتقات حسب تركيبة أسعار (IPP).
- أحد أسباب الخسائر ارتفاع كلفة التمويل البالغة ٦٦ مليون دينار.
- مخصص الإسطوانات الهندية تم تحميله للأرباح بسبب رفض مؤسسة المواصفات والمقاييس للإسطوانات المستوردة و بموجب معايير المحاسبة الدولية لا بد من أخذ مخصص علمياً بأن هناك كلف إضافية تتعلق بتخزين هذه الإسطوانات سوف تزيد من الكلفة وتحمل الحكومة هذا المخصص في ظل تحديد أرباح الشركة بمبلغ ١٥ مليون دينار.
- الإيرادات الأخرى البالغة ٤ مليون دينار هي نتيجة تغيير أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدينار.
- مجلس الإدارة أقر سياسة احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ويتم تطبيق هذه السياسة و ارتفاع حجم المديونية لا يعني قدمها و برأينا المخصص الإضافي البالغ ١٨٩ ألف دينار كافي.
- مخصص المواد بطينة الحركة تم تخفيضه بناءً على الدراسة الفنية.
- المعايير تسمح بتوزيع الأرباح النقدية و لا يوجد عجز في رأس المال العامل للشركة والموجودات المتداولة تغطي المطلوبات المتداولة وهناك رصيد نقد في الصندوق ولدى البنوك حوالي ٢٤ مليون دينار.
- تميزت البيانات المالية لهذه السنة بفصل حسابات العديد من النشاطات وبعد الاتفاق مع الحكومة على باقي الأمور كعمولة نشاط الغاز سيتم فصل نشاط الغاز.

وأوضح مندوب مراقب الشركات أن قانون الشركات يطبق معايير المحاسبة الدولية أيضاً وبما أن هناك أرباح متحققة فيجوز توزيع الأرباح على المساهمين بما يتوافق وأحكام القانون.

وأجاب الرئيس التنفيذي المهندس عبدالكريم علاوين على باقي الاستفسارات على النحو التالي:

- بالنسبة لموضوع فصل نشاط الغاز فإن الأساس أن يتم تحديد العمولة بالاتفاق مع الحكومة ومن ثم يتم فصل النشاط إذ ليس من مصلحة الشركة الآن فصل النشاط قبل تحديد العمولة المجزية وهو ما حصل في نشاط التسويق حيث تم الاتفاق على عمولة ١٢ فلس للتر لنشاط التسويق ومن ثم تم



- إقتراح أن يتم تعديل النظام الداخلي لرفع أسهم التأهيل لعضوية المجلس إلى ٥٠٠٠ سهم
- وطالب بأن يتم إرفاق الأسئلة مع محضر الاجتماع وأن يتم إرسال الإجابات إلى مراقب الشركات

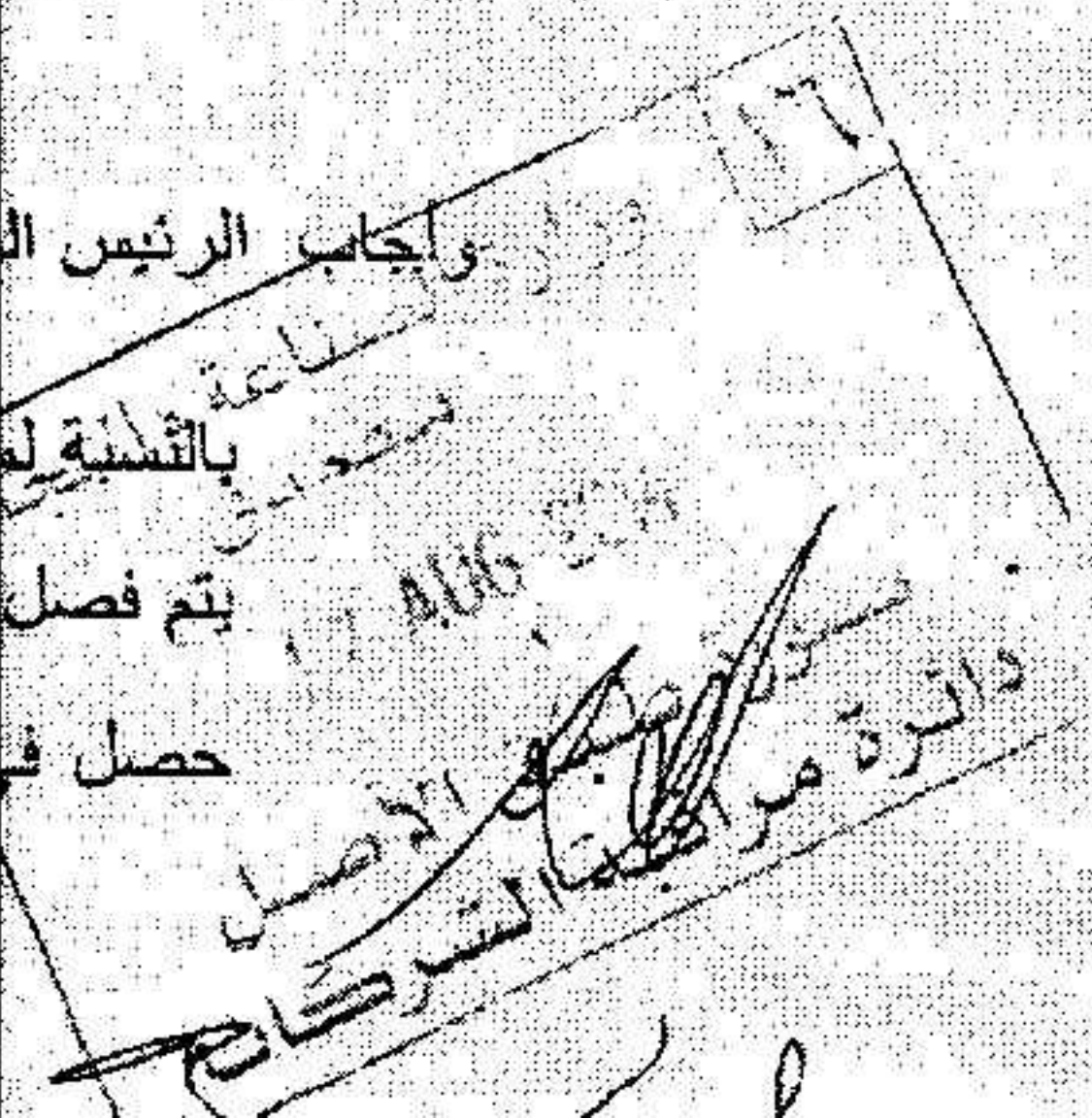
وأجاب مدقق الحسابات السيد عاصم حداد على الإستفسارات ذات الطابع المالي على النحو التالي:

- الخسائر التشغيلية ناتجة عن عدم سيطرة الشركة على أسعار المدخلات والتي هي الأسعار العالمية للنفط والمشتقات النفطية وكذلك عدم سيطرة الشركة على أسعار المخرجات حيث تقوم الحكومة بتحديد أسعار بيع المشتقات حسب تركيبة أسعار (IPP).
- أحد أسباب الخسائر ارتفاع كلفة التمويل البالغة ٦٦ مليون دينار.
- مخصص الإسطوانات الهندية تم تحميله للأرباح بسبب رفض مؤسسة المواصفات والمقاييس للإسطوانات المستوردة و بموجب معايير المحاسبة الدولية لا بد من أخذ مخصص علماً بأن هناك كلف إضافية تتعلق بتخزين هذه الإسطوانات سوف تزيد من الكلفة وتحمل الحكومة هذا المخصص في ظل تحديد أرباح الشركة بمبلغ ١٥ مليون دينار.
- الإيرادات الأخرى البالغة ٤ مليون دينار هي نتيجة تغيير أسعار الصرف للعملة الأجنبية مقابل الدينار.
- مجلس الإدارة أقر سياسة احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ويتم تطبيق هذه السياسة و ارتفاع حجم المديونية لا يعني قدامها و برأينا المخصص الإضافي البالغ ١٨٩ ألف دينار كافياً.
- مخصص المواد بطينة الحركة تم تخفيضه بناءً على الدراسة الفنية.
- المعايير تسمح بتوزيع الأرباح النقدية و لا يوجد عجز في رأس المال العامل للشركة والموجودات المتداولة تغطي المطلوبات المتداولة وهناك رصيد نقد في الصندوق ولدى البنوك حوالي ٢٤ مليون دينار.
- تميزت البيانات المالية لهذه السنة بفصل حسابات العديد من النشاطات وبعد الإتفاق مع الحكومة على باقي الأمور كعمولة نشاط الغاز سيتم فصل نشاط الغاز.

وأوضح مندوب مراقب الشركات أن قانون الشركات يطبق معايير المحاسبة الدولية أيضاً وبما أن هناك أرباح متحققة فيجوز توزيع الأرباح على المساهمين بما يتوافق وأحكام القانون.

وأجاب الرئيس التنفيذي المهندس عبدالكريم علاوين على باقي الإستفسارات على النحو التالي:

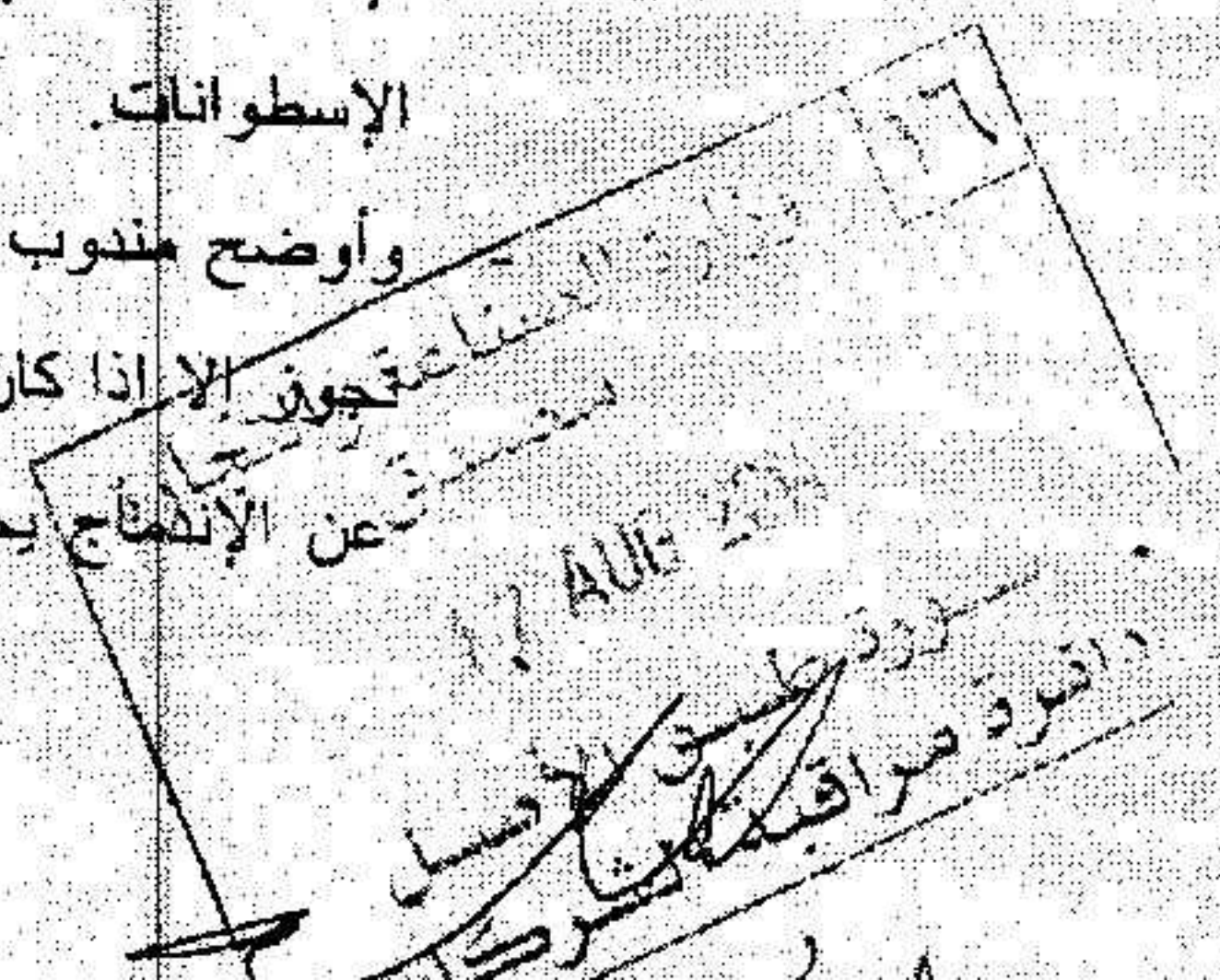
- بالنسبة لموضوع فصل نشاط الغاز فإن الأساس أن يتم تحديد العمولة بالإتفاق مع الحكومة ومن ثم يتم فصل النشاط إذ ليس من مصلحة الشركة الآن فصل النشاط قبل تحديد العمولة المجزية وهو ما حصل في نشاط التسويق حيث تم الإتفاق على عمولة ١٢ فلس للتر لنشاط التسويق ومن ثم تم



فصل النشاط وبالنسبة لنشاط الغاز فإنه لغاية الآن لا يوجد عمولة مدروسة لتعينة أسطوانات الغاز ونحن بانتظار تحديد العمولة ومن ثم ترخيص النشاط تمهيداً لفصله.
بخصوص عدم موافقة وزارة المالية على المخصصات فقد تم تشكيل لجنة من وزير المالية والطاقة والثروة المعدنية ورئيس مجلس الإدارة لبحث هذا الموضوع بوجود منققي حسابات الشركة و نتوقع أن يتم عقد جلسة قبل نهاية شهر رمضان والموضوع في طريقه إلى الإفراج إن شاء الله.

باب الإستيراد مفتوح لشركات التسويق منذ ٢٠١٣/٥/١ ولم يتم أي من شركات التسويق الثلاثة بالإستيراد لأن تسعيرة (IPP) تقل عن كلف الإستيراد وبالنسبة للمصفاة فالريح مضمون بموجب الترتيبات مع الحكومة وفي اللحظة التي يتم فيها تعديل تسعيرة (IPP) بشكل يحقق الربح لشركات التسويق فستقوم هذه الشركات بالإستيراد.
بالنسبة لإسطوانات الغاز الهندية فإنه تم طرح عطاء وتم دراسة العروض المطابقة واختيار العرض المطابق الأقل سعراً وتمت الإحالة على شركة هندية وتم إرسال مندوبين من مؤسسة المواصفات والمقاييس ومن الجمعية العلمية الملكية بالإضافة إلى طرف ثالث (مختبرين) وذهب الوفد إلى الشركة الصانعة وتم تصنيع ٥٠ إسطوانة أمام الوفد وصدر تقرير من الجمعية الملكية بمطابقة هذه الإسطوانات للمواصفات وبناءً على ذلك تم تصنيع باقي الكمية وعند وصول الإسطوانات إلى المملكة قالت مؤسسة المواصفات والمقاييس أن الإسطوانات غير مطابقة للمواصفات الأردنية وتم عقد إجتماع بحضور جميع الأطراف وتم إرسال عينات لمختبر عالمي وتم تعيين هيئة TUV الألمانية لفحص الإسطوانات وتبين أن لا مشكلة فيها وجاءت النتائج أن العينات المجهزة نجحت والعينات غير المجهزة للفحص لم تنجح غير أن مؤسسة المواصفات والمقاييس استمرت بالإصرار على رفض الإسطوانات. قامت الشركة بمخاطبة دولة رئيس الوزراء وتم الاتفاق على إرسال عينات كاملة من الإسطوانات لتقييمها بشكل كامل من قبل (TUV) ورفضت المواصفات والمقاييس المشاركة في اختيار العينات ورفضت المشاركة بالوفد حيث ذهب وفد من الشركة ومن نقابة المهندسين وكانت نتيجة الفحوصات أنها مطابقة للمواصفات الأوروبية والأردنية وتم إرسال التقرير للحكومة وإبلاغهم بأنه ليس لدى الشركة أي حجة أخرى أمام الشركة الصانعة وتم رفع قضية أمام محكمة العدل العليا والتي أقرت أن الجهة صاحبة الاختصاص هي مؤسسة المواصفات والمقاييس ويجري الآن محاولة إعادة تصدير هذه الإسطوانات.

وأوضح مندوب مراقب الشركات أن عملية إعادة تقييم الموجودات لأغراض رفع رأس المال لا تستلزم الإذعان بالقيمة الدفترية وأن تكون بالقيمة الدفترية وأن فرق إعادة التقييم تستخدم فقط لتوزيع حقوق



الملكية من الشركات الداخلة في عملية الاندماج ولا يجوز رسمة أية فروقات ناتجة عن إعادة التقييم وكذلك لا يجوز توزيعها نقداً على المساهمين.

- المساهم إبراهيم أبو جبل : طلب أن يتم إعادة تقييم موجودات الشركة لأغراض معرفة القيمة الحقيقية للموجودات وليس لغرض عكسها على البيانات المالية.

أفاد مندوب مراقب الشركات أنه يمكن القيام بذلك لأغراض إستراتيجية فقط، و لا يجوز عكس إعادة التقييم على البيانات المالية للشركة وتوزيع فرق التقييم على المساهمين سواء نقداً أو كأسهم مجانية عن طريق زيادة رأسمال الشركة.

و أوضح الرئيس التنفيذي المهندس عبدالكريم علاوين أنه بالنسبة لوحدة إستخلاص الكبريت والتي كانت الكلفة التقديرية لها ١٢ مليون دينار و إرتفعت إلى ١٥ مليون دينار أن سبب إرتفاع الكلفة هو زيادة طاقة الوحدة حيث كانت طاقتها ١٦ طن يومياً وأصبحت الآن ٢٢ طن يومياً و أوضح أن سبب التأخير في المشروع هو التأخير الذي حصل في عملية التخليص على معدات الشركة المنفذة للمشروع وهناك غرامات تأخير حسب شروط العقد وهي حوالي ٢٠٠٠ دينار عن كل يوم تأخير و أن الكبريت المستخلص سيتم بيعه.

و إستفسر أحد المساهمين عن متى سيتم توزيع الأرباح.

وأجاب رئيس المجلس بأنه سيتم توزيع الأرباح قبل العيد إن شاء الله .

المساهم محمود الجزازي :

- الدعوات تصل متأخرة ويجب وضعها في مركز المحافظات.

- أين وصل موضوع المهندسين المضربين.

أجاب رئيس الجلسة بأن التأخير من البريد وليس من الشركة و أنه تم إيداع الدعوات قبل ١٥ يوم حسب القانون.

وبالنسبة لإضراب المهندسين فإن الإضراب لم يكن قانوني و كان هناك إتفاق مع نقابة العاملين وتم إنصاف المهندسين في ذلك الإتفاق وعاد جميع المهندسين للعمل بعد ٩ أيام بعد أن فشل إضرابهم.

وأوضح الرئيس التنفيذي أنه بالنسبة لكلفة مشروع التوسعة الرابع المقدرة بمبلغ ٩٤٠ مليون دولار وجدوى المشروع فإن هدف المشروع هو تحويل زيت الوقود الناتج والبالغ حوالي مليون طن قيمته البيعية ٦٠٠ دولار للطن إلى مشتقات خفيفة كالديزل والبنزين والقيمة البيعية للطن الواحد حوالي ٩٠٠ دولار.

١٦
دائرة مراقبة الشركات
الأمم المتحدة
١٦ أيار ٢٠١٩

وبالنسبة للتأخر في تعيين المستشار المالي فإن السبب عدم وضوح العلاقة مع الحكومة حول مستقبل عمل الشركة وتحديد الأرباح والذي تم في نهاية عام ٢٠١٢ فقط وبالنسبة لآتعاب المستشارين فإن آتعاب المستشار الفني عن الدراسة السابقة التي تمت عام ٢٠٠٨ كانت حوالي ٢٥٠ ألف دولار وآتعاب المستشار المالي تنقسم إلى شقين الشق الأول وهو حوالي ٢٢٥ ألف دولار والشق الثاني يتعلق بعدي نجاح المستشار في استقطاب الشريك أو استقطاب التمويل للشركة.

وبالنسبة لإستخدام النفط السعودي أو العراقي فإنه في عام ١٩٩١ لم يكن لدينا نفط سعودي أو عراقي وتم إستيراد نفط عماني مشابه لمواصفات النفط السعودي ونفط سوري خفيف.

كما أن المهلة الممنوحة للشركة هي ٦ سنوات ومشروع التوسعة سيكون مستقل عن عمل المصفاة ولن يتوقف العمل بالمصفاة خلال إنجازه وإنما سيتم ربطه بوحدات المصفاة بعد الإنتهاء منه.

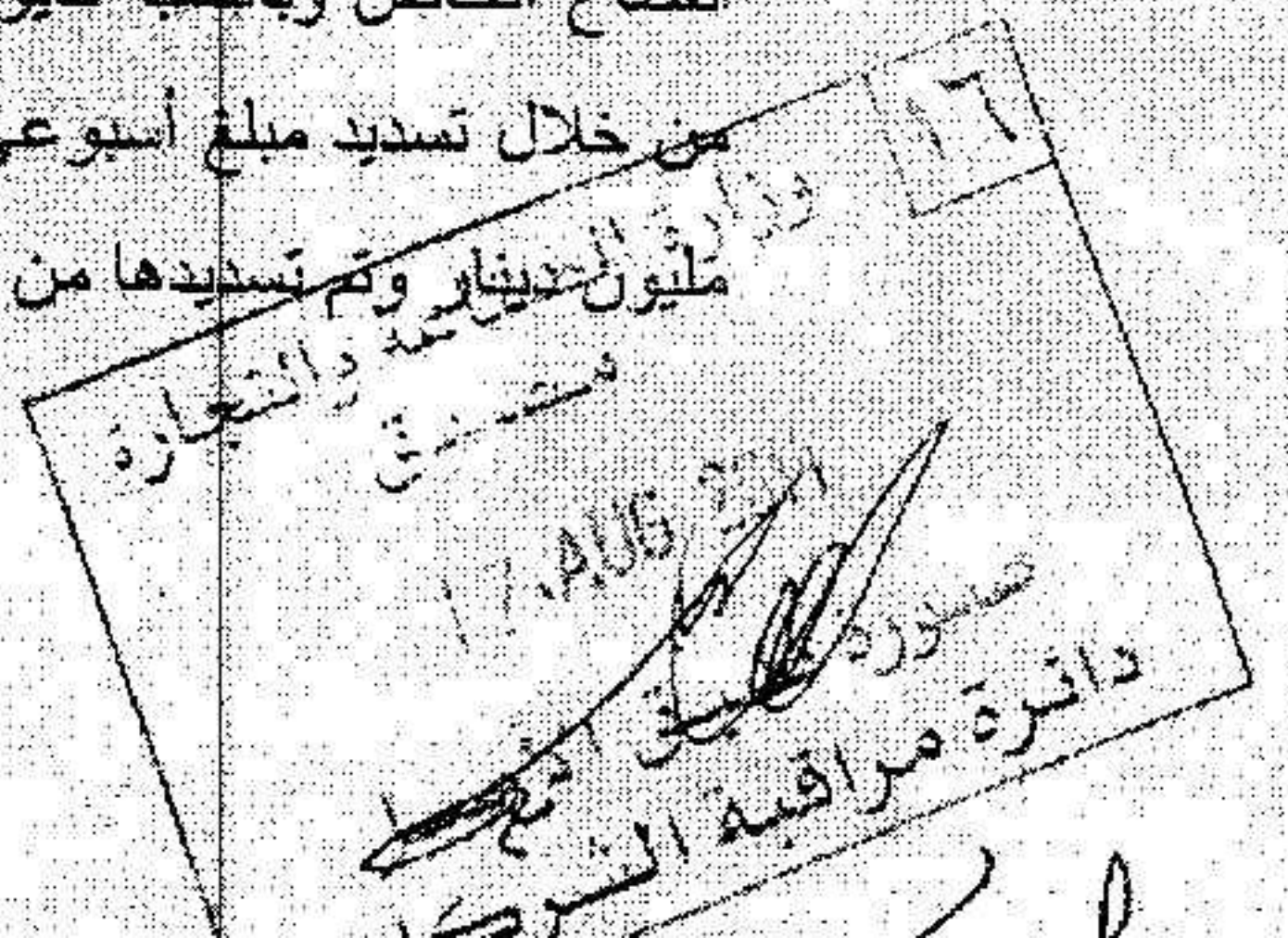
وأبدى أحد المساهمين الملاحظات التالية:-

- منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية الآن لم يتم الإتفاق مع الحكومة على المخصصات ما سبب التأخير.
- ارتفاع مديونية شركات الكهرباء.
- الشركات التي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٨ لغاية الآن لم تعمل.
- ضرورة توخي الدقة عند فتح الإعتمادات وأن يكون الإعتماد مجزء بخصوص إسطوانات الغاز.
- البيانات المالية غير موافق عليها من وزارة المالية.

وأجاب رئيس المجلس على الإستفسارات على النحو التالي:-

- بالنسبة للبت في موضوع المخصصات فإن التأخير من طرف الحكومة ويتم تشكيل لجان ولا تجتمع وأخر لجنة كانت على مستوى الأمناء العامين ولم تتخذ قرارات وطلبنا من دولة رئيس الوزراء أن يتم تشكيل لجنة على مستوى الوزراء والمصفاة وتم الإجتماع قبل أسبوع ولم تحضر كافة الأطراف من جهة الحكومة وسيتم عقد إجتماعات لاحقة حيث أصبح هناك جدية لدى الحكومة لحل الموضوع.

وأجاب الرئيس التنفيذي على موضوع مديونية شركات الكهرباء حيث أفصح أن هذه المديونية موثقة وتحملها شركات الكهرباء وأن سبب إرتفاعها هو غياب الغاز المصري وأن الخزينة تقوم بتوفير الأموال اللازمة لسد هذه الديون من خلال شركة الكهرباء الوطنية المملوكة للحكومة وأنه لا يوجد ديون تذكر على القطاع الخاص وبالنسبة لديون الملكية التي فيها مساهمة كبيرة للحكومة فإن هناك ترتيبات لسداد المديونية من خلال تسديد مبلغ أسبوعي ما يغطي مسحوباتهم وفي السنوات السابقة وصلت مديونية الملكية إلى ٢٥٠ مليون دينار وتم تسديدها من قبل الحكومة.



وإستفسر الموظف المساهم محمد سالم عن ما يلي:-

- هناك تصريحات ضد المصفاة في الصحف المحلية من قبل دولة رئيس الوزراء الذي أشار إلى أن كلفة المصفاة مرتفعة، إضافة إلى تصريح الرئيس التنفيذي للملكية أن ٢١ مليون دينار من خسائر الملكية سببها إرتفاع أسعار المشتقات النفطية للمصفاة.
- إستفسر عن مخصص بناء السعات التخزينية ولماذا لم يرتفع المبلغ بشكل كبير والمفروض أن يرتفع بمبلغ ٣٠ مليون دينار عن السنة السابقة.
- فائض النفط العراقي.

وأجاب الرئيس التنفيذي على النحو التالي:-

- صحيح أنه أثر موضوع إرتفاع كلف التكرير في المصفاة وبناءً عليه كلفت الحكومة مستشار فني و الذي أعد تقريره وبين فيه أن كلف المصفاة طبيعية وبالنسبة لإرتفاع أسعار المشتقات النفطية فإنه ليست للمصفاة علاقة به حيث يتم تسعير المشتقات بموجب تسعيرة (IPP) من قبل الحكومة، وبالنسبة لإنشاء مصافي جديدة فإن السوق الأردني حجمه ٥ مليون طن في السنة الأولى و لا يوجد جدوى لإنشاء مصفاة جديدة تتكلف مليارات الدولارات وبالنسبة لحساب وزارة الطاقة الخاص بالسعات التخزينية فإن الرصيد الظاهر في البيانات المالية هو رصيد ٢٠١٣/١٢/٣١ بعد أن تم تسديد جزء من المبالغ المرصودة في هذا الحساب خلال العام ٢٠١٣.
- كما أوضح أن تكرير النفط العراقي لا يعطي نفس النتائج لتكرير النفط السعودي وأن ما تم الإتفاق عليه مع الحكومة هو أن يتم إحتساب مبلغ ١٠ سئات عوائد تكرير لصالح الشركة، وأنه لم يتم إستيراد أي زيت وقود عراقي خلال العام ٢٠١٣.

المساهم المهندس عزمي زوربا إستفسر عن الأمور التالية:-

- أثر غرامات الضريبة و البواخر على الأرباح
- ما البرنامج الزمني لهيكلة الشركة بعد تعيين الشركة الإنجليزية KBC
- مشكلة التحصيل في الشركة.

وإستفسر المساهم إبراهيم أبو جبل عن الأمور التالية :-

- ضرورة المحافظة على الكفاءات المحلية في الشركة.
- انخفاض مبلغ الربح للتكرير البالغ ١٥ مليون دينار مقارنة مع حجم المبيعات البالغ ٤,٣ مليار دينار وضرورة أخذ التضخم في الإعتبار.

مراقبة الشركات
١٢٤٥٥٥٥٥٥
مراقبة الشركات

وأجاب مدقق الحسابات على أن غرامات الضريبة والبواخر مرتبطة بتوفر السيولة في الشركة علماً بأن الحكومة تتحملها وليس الشركة. وأن موضوع رفع الأسهم التأهيلية بحاجة إلى اجتماع هيئة عامة غير عادي.

وتساءل أحد المساهمين عن ارتفاع مكافآت و بدلات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية. أجاب مدقق الحسابات بأنه في الشركات الكبرى هناك لجان لتحديد مكافآت المجلس وأن مجلس الإدارة له صلاحية تحديد رواتب و مكافآت الرئيس التنفيذي و المدراء التنفيذيين ، وأقال مراقب الشركات بأن الأنظمة الداخلية في الشركة تحدد البدلات و المكافآت وشريطة أن يتوافق ذلك مع أحكام قانون الشركات النافذ. وتقدم مجموعة من المساهمين بإقتراح إقفال باب النقاش من قبل المساهمين حيث طلب مراقب الشركات من المساهمين التصويت على البنود و التوصيات.

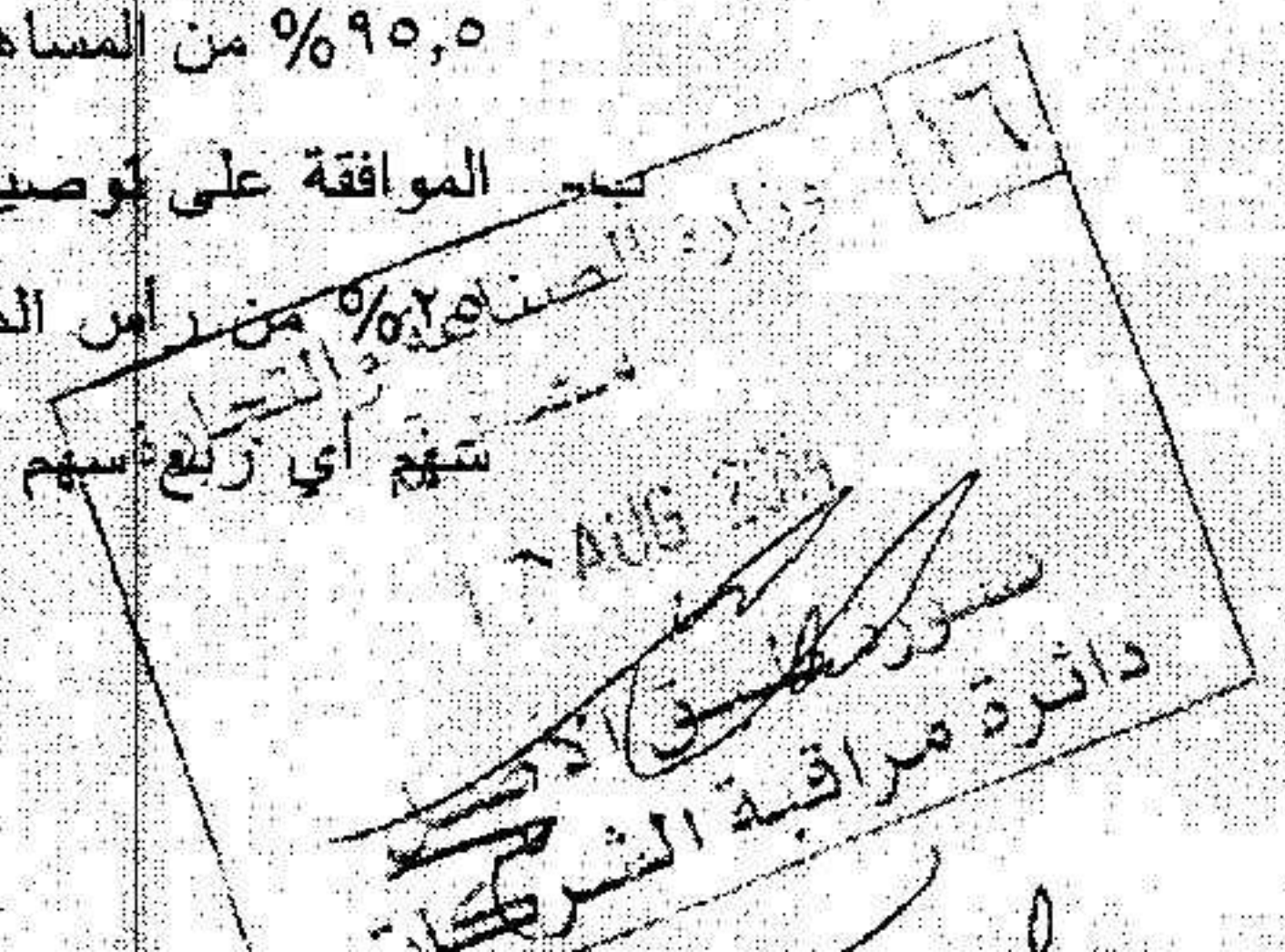
خامساً: القرارات.

قررت الهيئة العامة العادية لشركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة في اجتماعها التاسع والخمسون المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٦ الموافقة على ما يلي:-

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وإقراره بالإجماع.
٢. الموافقة على تقرير مدقق حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٣ وإقراره بالإجماع.
٣. إقرار الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الإحتياطات والمخصصات التي نص نظام الشركة على إقتطاعها في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ بالإجماع وكما ورد ضمن البيانات المالية لعام ٢٠١٣.
٤. إقرار توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع كما يلي:

أ- نسبة ٢٠% من رأس المال المدفوع أي مبلغ (٢٠٠) فلس للسهم الواحد خالص الضريبة لمالك السهم المسجل أصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد إجتماع الهيئة العامة الذي يوافق فيه على توزيع الأرباح وتحتفظ على القرار مساهم يمثل ٤,٥% من المساهمين ووافق على القرار ٩٥,٥% من المساهمين.

ب- الموافقة على توصية مجلس الإدارة برسيلة (١٢,٥) مليون دينار وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة ٢٠% من رأس المال المدفوع والمستد كاملاً والبالغ (٥٠) مليون دينار مقسم إلى (٥٠) مليون سهم أي ربع سهم لكل سهم من رأس المال للمساهم المسجل في سجلات الشركة اليوم التالي



- لإنقضاء مدة (١٥) يوم من تاريخ موافقة هيئة الأوراق المالية على ذلك ووافق المساهمين بالإجماع على هذه التوصية وعرضها على الهيئة العامة الغير عادية لاتخاذ القرار المناسب.
٥. إقرار توصيات مجلس الإدارة الواردة في التقرير السنوي وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وفق أحكام القانون بالإجماع.
٦. الموافقة على تخصيص مبلغ (٣,٢١٩,٤٠٣) ثلاثة ملايين و مائتان و تسعة عشر ألفاً وأربعمئة وثلاثة دنانير لحساب الاحتياطي الإجمالي بالإجماع.
٧. الموافقة على تخصيص مبلغ (٣,٩٣٨,٨٠٦) ثلاثة ملايين و تسعمائة و ثمانية و ثلاثون ألفاً و ثمانمئة و ستة دنانير بالإجماع لحساب الاحتياطي الاختياري وبالإجماع.
٨. الموافقة على انتخاب شركة ديلويت أند توش كمفتحي لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٤ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم بالإجماع وذلك لعدم ترشيح أي مدقق آخر وفوزه بالتزكية.
٩. المصادقة على تعيين كل من (١- المهندس علام عارف البطاينة ٢- غرفة صناعة عمان) أعضاء في مجلس إدارة الشركة لملء المقاعد الشاغرة في مجلس الإدارة حسب المادة (٤٤) من النظام الداخلي للشركة وقانون الشركات بالإجماع وقد وافقت الهيئة العامة على التعيين.

سادساً: أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع في تمام الساعة (١٣,٥٥) الواحدة و خمسة و خمسون دقيقة بعد الظهر.

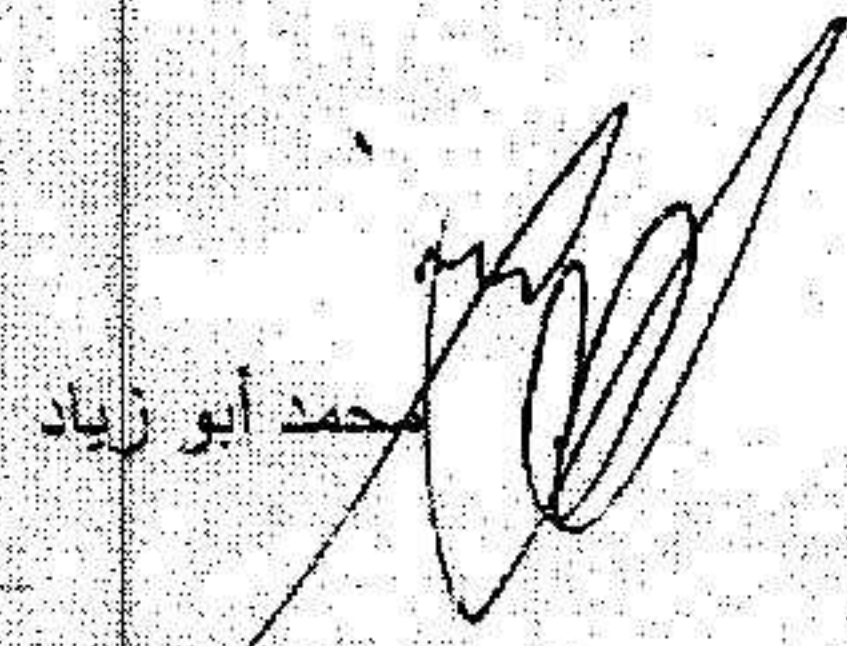
رئيس الجلسة


وليد عصفور

كاتب الجلسة


رمزي المصري

مراقب الشركات


محمد أبو زياد

